

القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٠٥٩، المعقودة في ٢٢ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية في العراق، المنتخبة ديمقراطياً
والمستندة إلى أحكام الدستور، من أجل تنفيذ برنامجها السياسي والاقتصادي والأمني المفصّل
وخطتها لتحقيق المصالحة الوطنية، وإذ يشجع في ذلك الصدد على إجراء انتخابات شاملة
وسليمة على مستوى المحافظات،

وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق،

وإذ يؤكّد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، وإذ يعيد
كذلك تأكيد أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق،

وإذ يلاحظ التقدم الذي يشهده العراق حالياً، وخصوصاً في مجال تحقيق الأمن
والاستقرار، وفي تعزيز القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية الأخرى، وإذ يلاحظ كذلك
التقدم الذي أحرزه العراق في الميدانين السياسي والاقتصادي،

وإذ يرحب بالعمل المتواصل لحكومة العراق في سبيل وجود عراق اتحادي ديمقراطي
تعددي موحد، تحظى فيه حقوق الإنسان بالاحترام الكامل،

وإذ يلاحظ التقدم الذي تحرزه حكومة العراق في السعي إلى تهيئة أجواء تُقَابَل فيها
الترعة الطائفية بالرفض الكامل، وإذ يؤكّد أهمية الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية،

وإذ يسلم بأن تقديم الدعم الدولي من أجل إرساء الأمن والاستقرار أمر ضروري
لخير شعب العراق، ولتمكين جميع الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، من



الاضطلاع بعملها لصالح شعب العراق، وإذ يعرب عن تقديره لمساهمات الدول الأعضاء في هذا الصدد بموجب القرارات ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، و ١٧٩٠ (٢٠٠٧)،

وإذ يسلم أيضا بأن العراق لا يزال بحاجة إلى الدعم الإقليمي والدولي لكي يتمكن من مواصلة إحراز التقدم، حتى ينعم شعبه بالنمو والازدهار في سلام،

وإذ يرحب بالتقدم المستمر في إطار العهد الدولي مع العراق، وهو مبادرة من حكومة العراق تقيم شراكة جديدة مع المجتمع الدولي وتوجد إطارا متينا يواصل فيه العراق تحوله السياسي والاقتصادي والأمني واندماجه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، على نحو ما أكدته إعلان استكهولم في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، وإذ يرحب أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة باشتراكها مع حكومة العراق في رئاسة هذا العهد،

وإذ يشير إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإذ يؤكد أنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور رائد في دعم جهود الحكومة العراقية من أجل تعزيز مؤسسات الحكومة التمثيلية، وتشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وإشراك البلدان المجاورة، ومساعدة الفئات الضعيفة، بمن في ذلك اللاجئين والمشردون داخليا، وتعزيز حماية حقوق الإنسان وعملية الإصلاح القضائي والقانوني وفقا للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) والقرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨)،

وإذ يهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة وجيران العراق، دعم الشعب العراقي في مساعيه لتحقيق السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية والازدهار، وإذ يرحب بالمؤتمرات الموسعة لجيران العراق التي عقدت في شرم الشيخ واسطنبول والكويت، وبدورها في دعم الجهود التي تبذلها حكومة العراق من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، وبتناجها الإيجابية على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وإذ يرحب أيضا بموافقة المؤتمر الموسع لجيران العراق، المعقود في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، على اختصاصات آلية الدعم، وإذ يلاحظ أن تنفيذ هذا القرار بنجاح سيسهم في تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي،

وإذ يلاحظ الرسالة الموجهة من رئيس وزراء العراق إلى رئيس مجلس الأمن، المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والمرفقة بهذا القرار، وإذ يرحب بتأكيد رئيس الوزراء التزام العراق بالعيش في سلام مع جيرانه بشكل يساهم في أمن واستقرار المنطقة، وإذ يدرك انتهاء مدة ولاية القوات المتعددة الجنسيات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ يسلم بالتطورات الإيجابية التي استمرت في العراق وبأن الحالة التي يعيشها العراق حالياً تختلف كثيراً عن الحالة وقت اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، **وإذ يسلم كذلك** بأهمية استعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)،

وإذ يسلم بأن الرسالة الموجهة من رئيس وزراء العراق تؤكد من جديد أيضاً التزام الحكومة بتسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق، والاستمرار في معالجة تلك الديون والمطالبات إلى حين تسويتها أو البت فيها، وتطلب من المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة في أثناء استكمال حكومة العراق هذه العملية،

وإذ يسلم بما لصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) من دور مهم في مساعدة حكومة العراق على كفالة توخي الشفافية والمساءلة في استخدام موارد العراق لما فيه منفعة الشعب العراقي، **وإذ يسلم أيضاً** بحاجة العراق خلال عام ٢٠٠٩ إلى الانتقال إلى ترتيبات الخلف لكل من صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بحيث تشمل لجنة الخبراء الماليين،

وإذ يؤكد من جديد أنه يتعين ألا يُسمح لأعمال الإرهاب بأن تعطل عملية الانتقال السياسي والاقتصادي التي يشهدها العراق، **وإذ يؤكد من جديد كذلك** التزامات الدول الأعضاء بموجب القرار ١٦١٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥ وغيره من القرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بقضايا منها الأنشطة الإرهابية المرتكبة في العراق أو انطلاقاً منه أو ضد مواطنيه،

وإذ يسلم بأن حكومة العراق ستواصل الاضطلاع بالدور الرائد في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى العراق، **وإذ يؤكد من جديد** أهمية المساعدة الدولية وتنمية الاقتصاد العراقي وأهمية تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقدر** أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق تنمية العراق، **ويقرر كذلك** أن تظل أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سارية حتى ذلك التاريخ، رهناً بالاستثناء المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك فيما يتعلق بالأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الوارد بيانها في الفقرة ٢٣ من ذلك القرار؛

- ٢ - **يقرر كذلك** إعادة النظر في أحكام الفقرة الواردة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وأحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛
- ٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يطلع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على أنشطة صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بما في ذلك التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية لصندوق تنمية العراق، على أن يقدم الإحاطة الأولى في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وأن يقدم تقريراً خطياً عن ذلك مرة كل ستة أشهر؛
- ٤ - **يشجع** صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بوصفهما عضوين في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، على تقديم إحاطة إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛
- ٥ - **يقرر** إعادة النظر في القرارات المتصلة بالعراق على وجه التحديد، بادئاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، **ويطلب** في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع العراق، تقريراً عن حقائق ذات صلة بنظر المجلس في الإجراءات المطلوبة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ تلك القرارات؛
- ٦ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء العراق

استنادا إلى رسالتنا الموجهة إليكم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والتي أشرنا فيها بأن تمديد ولاية القوات متعددة الجنسية سيكون للمرة الأخيرة، ومع تأميننا للدور المهم وللجهود التي بذلتها تلك القوات في مساعدة العراق على تحقيق الأمن والاستقرار، ولقيام العراق بالتوقيع مع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال فترة وجودها المؤقت في العراق، فإننا نتطلع إلى إنهاء ولاية القوات متعددة الجنسية في نهاية يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، وباسم حكومة وشعب العراق، أتقدم بالشكر لحكومات الدول التي ساهمت في تلك القوات وإلى القوات نفسها للخدمات التي قدمتها خلال فترة وجودها على أراضي ومياه وأجواء العراق.

لقد ورث العراق ديون ومطالبات من النظام السابق وقد حقق تقدما كبيرا في تسوية هذه الديون والمطالبات، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتطلب عمله، وأن الجهود التي نبذلها لتسوية هذه الديون والمطالبات تحتاج إلى بعض الوقت، وعليه فإن استمرار المساعدة المؤقتة من المجتمع الدولي لا يزال ضروريا خلال المرحلة المقبلة. بناء عليه، فإننا نتطلع إلى أن يواصل المجتمع الدولي توفير الحماية والترتيبات الحالية للنفط والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي المصدر من العراق والعوائد الناجمة عنه ريثما تتمكن حكومة العراق من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسوية تلك الديون والمطالبات التي ورثتها عن النظام السابق. إن العائدات النفطية تشكل ٩٥ في المائة من موارد الحكومة، وأن هذه المطالبات يمكن أن تؤثر على إعادة الإعمار والتحويلات الاقتصادية الجارية حاليا في العراق، وبالتالي فإنها تعرض أمن واستقرار العراق إلى خطر جسيم، وبالتبعية الأمن والسلام الدوليين.

إن الحكومة العراقية تدرك أهمية أحكام الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) لضمان موارد العراق من النفط والغاز الطبيعي وعوائده والتزاماته الناجمة من المبيعات وكذلك الأموال الأخرى التي تم إيداعها في صندوق تنمية العراق لاستخدامها في مشاريع إعادة الإعمار وفي الجهود الأخرى لما فيه مصلحة الشعب العراقي. بناء عليه فإن العراق، آخذا بنظر الاعتبار الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، يطلب من مجلس الأمن أن يواصل تطبيق أحكام الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بما في ذلك ما يتعلق

بالأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية المذكورة في الفقرة ٢٣ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

إن حكومة العراق ترى أن أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الخاص بإيداع العائدات في صندوق تنمية يساعد على ضمان استخدام العائدات من موارد العراق الطبيعية من أجل مصلحة الشعب العراقي، وأن الدور الذي لعبه المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يخدم الغرض ذاته. إن الحكومة العراقية تدرك أن صندوق تنمية العراق يلعب دورا مهما في مساعدة العراق على إقناع المانحين والدائنين بأنه يقوم بإدارة موارده وديونه بطريقة مسؤولة خدمة للشعب العراقي. من الجدير بالذكر أن العراق يسعى، بعد سنوات من العزلة التي عاشها أثناء النظام السابق، إلى تشكيل شراكة جديدة مع المجتمع الدولي من أجل إدماج اقتصاده في المنطقة والعالم من خلال العهد الدولي مع العراق والذي صادقت عليه أكثر من ٩٠ دولة ومنظمة دولية في وثيقة استوكهولم في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. لذا فإن العراق يطلب من مجلس الأمن تمديد ولاية صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لمدة ١٢ شهرا، مع مراجعة التمديد قبل ١٥ من حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بناء على طلب حكومة العراق.

وإذ تؤكد حكومة العراق على احترامها لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة وانتهاجها للسياسات السلمية والعيش بسلام مع جيرانها بشكل يساهم في أمن واستقرار المنطقة، فإن حكومة العراق تتطلع إلى اعتراف مجلس الأمن بالتطورات الكبيرة والإيجابية التي تحققت في العراق، وبأن الوضع في العراق يختلف اختلافا أساسيا عن الوضع الذي كان قائما عندما تبني مجلس الأمن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وأنه قد حان الوقت لأن يسترد العراق وضعه القانوني والدولي الذي كان سائدا قبل تبني مجلس الأمن للقرار المذكور وللعقوبات اللاحقة المفروضة عليه بموجب الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة.

إن حكومة العراق تطالب أن يقوم مجلس الأمن بضم هذه الرسالة كملحق للقرار الذي يجري الإعداد له حاليا بشأن العراق، وستكون ممتنة إذا ما قام رئيس المجلس بتعميمها على أعضاء مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن.

(توقيع) نوري كامل المالكي

رئيس وزراء العراق

٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨